



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03/113(02/24)/18-خ(12812)

كلمة

كلمة سعادة السفير حسام الدين آل
سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة
ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (113)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 15 فبراير / شباط 2024

معالي الرئيس السيد يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيدات والسادة

يطيب لي أن أنقل لكم، أصحاب المعالي، تحيات الدكتور محمد سامر الخليل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية الذي حالت ارتباطات حكومية مسبقة دون حضوره لهذا الاجتماع.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم معالي الرئيس على تولي رئاسة الدورة 113 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن أعرب عن تمنياتنا لكم بالنجاح والتوفيق. كما أتوجه بالشكر للرئاسة اليمنية للدورة السابقة على حسن إدارتها لأعمال المجلس، والشكر موصول كذلك إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على التحضير الجيد لأعمال هذه الدورة.

السيد الرئيس،

تتزامن اجتماعات الدورة الحالية للمجلس مع استمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها كيان الاحتلال الإسرائيلي، منذ 132 يوماً، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وعلى امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يتخللها من مجازر يومية متعمدة فاقت في وحشيتها أسوأ أشكال جرائم الحرب، وسط عجز دولي عن ردعها. وبعد أن تسببت حرب الإبادة في قطاع غزة باستشهاد أكثر من 28 ألف فلسطيني، غالبيتهم العظمى من الأطفال والنساء، وشرذمات الآلاف، فإن التطورات الميدانية وتصريحات قادة كيان الاحتلال حول شن هجوم عسكري بري على مدينة رفح، التي تؤوي أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني دمر جيش الاحتلال منازلهم ومدنهم وسبل عيشهم في كافة أنحاء القطاع، ودفعهم تحت وطأة القصف للرحيل القسري خارجه، تؤكد هذه التطورات والتصريحات أن أهداف التهجير القسري للفلسطينيين التي كانت في طور التخطيط والقول تنتقل إلى مرحلة التنفيذ والفعل، فيما يستمر الكيان الصهيوني على التوازي بتصعيد جرائمه اليومية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية لترحيلهم خارجها، ويتوسيع نطاق اعتداءاته على الأراضي السورية واللبنانية الأمر الذي يهدد بجر المنطقة إلى حرب إقليمية مفتوحة. وكما هو معروف فإن كيان الاحتلال الإسرائيلي ما كان ليستمر في هذه الحرب الوحشية لولا شراكة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بالعدوان ودعمها غير المحدود لتحقيق أهدافه، بما في ذلك من خلال وقف تمويل وكالة الأونروا التي تشكل شريان الإغاثة للفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها والعمل على إنهاء دورها المقترن بضمان حق الشعب الفلسطيني في العودة.

في ظل هذا الوضع الخطير والمتأزم، وعلى التوازي مع الجهود المبذولة لوقف حرب الإبادة ومواجهة مخططات تهجير الشعب الفلسطيني قسراً من قطاع غزة ومن الضفة الغربية، يكتسي ضمان الوصول الإغاثي والإنساني لأشقائنا الفلسطينيين وتوفير مقومات الحياة الأساسية لهم لدعم مقاومتهم وصمودهم

على أرضهم أهمية كبيرة. وترحب سورية في هذا الإطار باعتماد المجلس لقرار بشأن إعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين ودعم صمود ومقاومة شعبها.

السيد الرئيس،

لقد شهدت الفترة التي سبقت التحضير لعقد اجتماعات الدورة 113 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نشاطاً ملحوظاً ومكثفاً من قبل جميع المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، أثمرت عن توصيات وقرارات هامة للتعامل مع المخاطر والتحديات التي تواجه دولنا العربية، ولإيجاد الحلول والاستراتيجيات، التي من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لدولنا في مختلف المجالات، لاسيما في المجالات التنموية. ففي ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية التي تعصف بالعالم، يشكل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة حجر الأساس الذي تُبنى عليه نجاحات الحكومات في السير على طريق النمو والتطور. وتعكس الأهمية التي حظي بها موضوع الأمن الغذائي وآليات تنمية التجارة والاستثمار في الدول العربية مكامن العمل الحقيقي التي يجب أن يتم التركيز عليها والتعاون بشأنها على قاعدة التكامل والتنسيق الاقتصادي العربي - العربي.

ومع اقتراب القمة العربية التنموية الخامسة في موريتانيا الشقيقة، نتطلع الجمهورية العربية السورية لتعزيز دور آليات العمل العربي المشترك في دعم الجهود لتذليل العقبات التي تعترض العمل التنموي في دولنا، وإيلاء اهتمام خاص بدعم جهود الدول التي تمر بأوضاع اقتصادية صعبة، للتغلب على التحديات التي تواجهها. وفي هذا المجال نتطلع الجمهورية العربية السورية إلى دور عربي فاعل يساهم في رفع التدابير القسرية الأحادية غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الغربية على الشعب السوري، والتي تضر بجهودها للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، وإلى دعم جهودها لتحقيق هذا التعافي، بما يمكّنها من السير والانخراط بفعالية في آليات التكامل الاقتصادي العربي، ولاسيما تلك المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المنشودة.

ختاماً، أود التنويه بأهمية الإجراءات التي يتم العمل عليها بشأن ضبط آلية إنشاء المنظمات المتخصصة، وتحديد أطر ومرجعيات عملها، ونأمل أن يفضي هذا الجهد المحمود إلى نتائج ملموسة تنعكس إيجاباً على أداء المؤسسات المنبثقة عن الجامعة، وتسهم في رفق جهود الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة. وأعبر عن تمنياتنا للدورة الحالية بالنجاح في الخروج بنتائج تعزز من فعالية آليات العمل العربي المشترك.

شكراً السيد الرئيس